المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

الأحوال المعيشية للأسر في لبنان 2015
النتائج والمؤشرات العامة والمناطقيّة

دراسة إحصائية تشتمل على نتائج مسح الأوضاع المعيشيّة
للأسر المقيمة في لبنان المنفّذة بين عامي 2014 - 2015

ملخص تنفيذي

الأحوال المعيشية للأُسر في لبنان 2015

النتائج والمؤشرات العامة والمناطقيّة

-الملخص التنفيذي-

دراسة الأحوال المعيشيّة للأُسر في لبنان 2015

النتائج والمؤشرات العامة والمناطقيّة

الملخّص التنفيذي

نتائج دراسة مسح الأوضاع المعيشيّة للأُسر المقيمة في لبنان
المنفّذ بين عامي 2014- 2015

كانون الأول 2017

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation
مؤسسة علميّة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

دراسة الأحوال المعيشيّة للأُسر في لبنان 2015- النتائج والمؤشرات العامة والمناطقيّة
- الملخّص التنفيذي-

إعداد: المهندسة **مها لطف جمّول** مديرة مديرية الدراسات الإنمائية

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
تاريخ النشر: كانون الأول 2017 م. الموافق ربيع الآخر 1439 هـ
الطبعة: الأولى
القياس: 21 × 29 سم

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز، وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء الدراسة أو اختزانها في أي نظام معلوماتي لاسترجاعها أو نقلها بأية وسيلة سواء أكانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلميّة مع وجوب ذكر المصدر.

مشروع مسح الأوضاع المعيشيّة للأسر المقيمة في لبنان المنفّذ بين عامي 2014- 2015

الإشراف العام:
د. عبد الحليم فضل الله

الإدارة التنفيذيّة: مديرية الإحصاء واستطلاعات الرأي
المرحلة الأولى: أ. علي خليل
المرحلة الثانية: د. أحمد فاعور

استشاريون:
أ. رضوان جمّول
د. نجيب عيسى

فريق العمل:
زهراء برّو
زينب زعيتر
ضحى زهوي
فاطمة سكيكي
هدى طناني
نرجس عبد الله
حسن عقيل
عباس غريّب
هبة الله غندور

العنوان: بئر حسن- خلف استراحة الفانتزي وورلد
جادة الأسد- بناية الورود- الطابق الأول
هاتف: 03/833438 -01/836610
البريد الالكتروني: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الأحوال المعيشيّة للأُسر في لبنان 2015

أبرز المؤشرات

أولاً: تقديم الدراسة.

ثانياً: مقدمة حول منهجيّة وإجراءات أعمال المسح.

ثالثاً: ملخّص النتائج الإجماليّة.

أولاً: تقديم الدراسة

هذا العمل هو ثمرة جهود دؤوبة قام بها باحثو المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وفرق عمله، للحصول على تقديرات حديثة ومنقحة لمؤشرات الفقر النقدي والبشري والحرمان وعدم الإنصاف وغيرها من المتغيرات المرتبطة بمعيشة المجتمع اللبناني وأحواله. ويندرج الاهتمام بهذه المسائل، التي طالما حظيت بموقع الصدارة في برامج المركز، ضمن المقاربة التي ترى أنّ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لا تنفصل عن الحقوق الفردية والسياسية والسيادية، وأن رفع مستوى الحياة وإشباع الحاجات الأساسية والتخلص من التهميش والتمييز والفاقة، هو مدخل لا غنى عنه لتعزيز المواطنة والتقدم على سلّم التنمية وتجديد بنى الدولة.

ويتضمن التقرير النتائج العامة والقطاعية لدراسة الأحوال المعيشية للأسر التي نفذها المركز في عامي 2014 و 2015، وشملت أكثر من ستة آلاف أسرة في المناطق اللبنانية كافة. وكنّا قد نشرنا سابقاً بعض نتائجها الأولية والفرعية والقطاعية، وها نحن نصدر الآن نتائجها النهائية والمتكاملة، كي يتسنى الإطلاع عليها في أوسع نطاق ممكن. وسنعمل لاحقاً وتباعاً على تخصيص بعض المسائل الحيوية بتقارير أكثر تفصيلًا وتعمّقا، مثل بؤر الفقر والقوى العاملة ومجتمعات الضواحي وغيرها..

ويتقاطع هذا الإحصاء مع أعمال مماثلة نفذتها هيئات ومؤسسات رسمية دولية، لكنه يقدم أرقامًا هي الأحدث زمنيًا في المجالات التي تطرق إليها، معتمداً في ذلك على منهجيات وطرق قياس معدّلة ومطورة، وصالحة في الوقت نفسه للمقارنة مع ما توصلت إليه الدراسات الإحصائية الأخرى. ومما يتميز به هذا العمل أيضًا، تركيزه على مناطق الأطراف والأقضية الأكثر حرماناً، وإبرازه على نحو لا لبس فيه الفوارق التي ما زالت واسعة بين بقايا الريف اللبناني من جهة والمنطقة المركزية التي تضمّ العاصمة بيروت وأجزاء من الأقضية الملاصقة لها من جهة ثانية، مع ظهور مؤشرات واضحة على ترييف المدن، واتساع الفوارق الطبقية داخلها.

وإذ تنضم هذه الدراسة إلى الجهود العلمية التي ركزت خلال العقدين الماضيين على قضايا الفقر والدخل والتوزيع وخرائط الحرمان البشري في لبنان، فإننا نأمل أن تزود المعنيين بقاعدة بيانات مفيدة وعالية القيمة، يستفاد منها في تصميم السياسات العامة وتطويرها وتعديل أهدافها، ومواكبة تنفيذها بالمراجعة والنقد والتحليل، ناهيك بمساهمتها في تقدم الإحصاءات الوطنية التي لا بد منها لنمو الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل مهمة الباحثين في مجالاتها المختلفة.

د. عبد الحليم فضل الله
رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

ثانياً: حول منهجيّة وإجراءات أعمال المسح

1. مراحل المسح وأهدافه

نفّذ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق مشروع "**مسح الأوضاع المعيشيّة للأسر**" من خلال استمارة ضمّت نحو 375 سؤلاً، وذلك على مرحلتين: المرحلة الأولى في عامي 2013- 2014 وشملت 5016 استمارة لأسر لبنانيّة مقيمة في الأقضية المعتبرة تاريخياً كمناطق أطراف بهدف رصد الأوضاع المختلفة لقاطنيها في المجالات الستّة التي تتألف منها الاستمارة وهي: الأوضاع الديموغرافيّة، التعليم، المسكن، الصحة، الوضع الاقتصادي، خدمات المسكن.

أما المرحلة الثانية فقد نُفّذت اعتباراً من أواخر عام 2014 وحتى منتصف العام 2015، وشملت باقي المناطق اللبنانيّة مستطلعة نحو 1021 أسرة، أي ما مجموعه 6037 استمارة.

عملت هذه الدراسة على إنتاج مؤشرات بعضها شائع وبعضها جديد، مستعينة بكمية الداتا المتراكمة لديها، كذلك أكدّت على إنتاج مؤشرات مقارنة بالاعتماد على متغيرين أساسين هما: الجنس والمحافظة.

ارتكزت هذه الدراسة أيضاً إلى المنهجية العامة المنفّذة في دراسة الأحوال المعيشيّة للأسر الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعيّة وإدارة الإحصاء المركزي في أعوام 2004 و2007. كذلك شكّلت كل الدراسات العلميّة القطاعية الأخرى مجال العمل العام المساند.

2. إطار البحث

استندت عيّنة هذا المسح إلى قاعدة البيانات التي وفّرها التعداد الذي أجراه المركز الاستشاري عام 2013، حيث اعتبر كل **محافظة بما تضم من كافة الأقضية طبقة مستقلة**. وقد استُثني من هذا المسح السوريون والفلسطينيون وكافة الأسر التي لا تحمل الجنسيّة اللبنانيّة وكذلك الأشخاص المقيمون في مساكن جماعيّة كالفنادق والمستشفيات ونزلاء السجون وما إلى ذلك.

تم تحديث إطار وحدات المعاينة الأولى المسحوبة في المرحلة الأولى، ومن ثم جرى اختيار عدد ثابت من الأسر بطريقة الاختيار العشوائي المنتظم كوحدات معاينة تفاوتت نسبتها بين المدن في المناطق المنظمة وغير المنظمة وكذلك في البلدات والقرى. استخدم هذا المسح أسلوب تدوير العيّنة على أربعة فصول وذلك بهدف توفير بيانات أكثر دقة عن الوضع المعيشي خلال الفصول الأربعة للسنة.

3. عيّنة المسح، حجمها وطريقها توزيعها

استندت هذه الدراسة إلى 1307 أسرة/ استمارة من مجمل العيّنة البالغ 6037 أسرة تم اختيارهم وفق منهج تصميم العيّنات الطبقيّة stratified sample وذلك بأسلوب المعاينة المتناسبة مع الحجم والمسحوبة من كل محافظة بانتظام، بحيث اعُتبرت كل حصة من كل **محافظة** هو وزن لها. وقد تمّ الاستناد إلى حصة محافظة الشّمال من العينة الإجماليّة البالغة 274 أسرة لتحديد حجم العينة في باقي المحافظات وفقاً لقاعدة النسبة والتناسب.

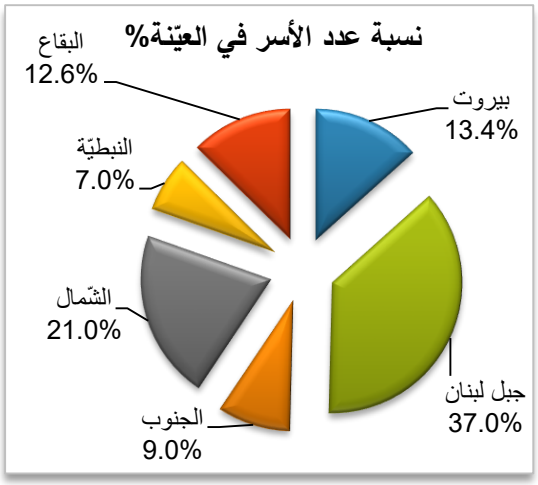

والجدير بالذكر أنّ تحديد نسبة المقيمين في المحافظات قد اعتُمد نتيجة دراسة أجرتها الأمم المتحدة بالتعاون مع مديريّة الإحصاء المركزي في لبنان عام 2007.

4. مراحل تنفيذ المسح

نُفّذ المسح على مراحل متعددة بدءاً من المرحلة التحضيريّة التي شملت التصميم والتحضير الجغرافي، مروراً بمرحلة جمع المعلومات من الميدان، ثم مرحلة التجهيز التي غطّت عمليات التدقيق والترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الإلكتروني، وانتهاءً بمرحلة استخراج النتائج ونشرها.

أ.) المرحلة التحضيريّة

تضمّنت المرحلة التحضيريّة السابقة للمسح مجموعة من العمليات المتداخلة المتكاملة لإعداد خطة العمل والبرنامج الزمني لتنفيذ هذه الخطة وتوفير فريق العمل المطلوب للتنفيذ في الوقت المحدد وتوزيع المهام على أعضاء الفريق وتحديد أماكن عمله. كما شملت الأعمال التحضيريّة تجهيز الخرائط العامة وخرائط الجزر الجويّة والهندسيّة، ووضع المفاهيم المستخدمة والتعاريف، وكذلك تجهيز الأدوات المستخدمة ومنها الاستمارات والدليل والتعليمات المتعلقة بكيفيّة استيفائها، وإعداد نظام تجهيز البيانات اليدوي بما في ذلك نظاما التدقيق والترميز وتعليماتهما، ثم إعداد برنامج التنفيذ الإلكتروني فيما يتعلق بإدخال البيانات وتدقيقها.

ومن أبرز الوثائق الرئيسيّة للمسح التي تم إعدادها وتجهيزها في هذه المرحلة: الخرائط الجغرافيّة، جداول التعداد واستمارة المسح ودليلها، استمارة المراقب الميداني، قواعد التدقيق والترميز المكتبي، دليل المدن والقرى وترميزها، دليل ترميز المهن، دليل الأنشطة الاقتصاديّة. وفيما يلي إشارة إلى بعضها:

- استمارة المسح:

تم تصميم الاستمارة الخاصة بهذا المسح ومراجعتها من قبل الفنيين والمختصين، بحيث وُضعت بصورتها النهائيّة بعد إجراء الاختبار الأولي وإنهاء البرنامج التدريبي للباحثين الميدانيين. كما قسمت الاستمارة إلى مواضيع رئيسيّة، ضم كل موضوع مجموعة من الأسئلة المتسقة والواضحة، كما أُخذ بالاعتبار عند تصميم الاستمارة تسهيل عمليّة إدخال البيانات على الحاسب الآلي وتدقيقها.

- دليل الاستمارة

تضمّن هذا الكتيّب التعاريف والمفاهيم المستخدمة في المسح والتعليمات المفصّلة للباحثين الميدانيين. كما تضمّن شرحاً مفصّلاً لجميع الأسئلة والمفاهيم الواردة في الاستمارة بمختلف أقسامها والتصانيف المستخدمة لكل منها، بالإضافة إلى كيفيّة استيفاء البيانات بصورة تكفل الحصول على أعلى درجة ممكنة من صحة البيانات ودقتها. شمل هذا الكتيب أيضاً على قواعد التدقيق الأساسيّة التي يجب أن يتبعها المدققون أثناء قيامهم بتدقيق الاستمارات مع التركيز على اكتمال الاستمارة وعلى العلاقات المنطقيّة بين الإجابات (الاتساق الداخلي) وكيفيّة اكتشاف الأخطاء وتصحيحها.

- دليل الترميز

أُخِذَ بالاعتبار أثناء تصميم الاستمارة أن تكون جميع الأسئلة ذات رموز محددة مسبقاً، أما الرموز المرتبطة بالمهن والنشاط الاقتصادي فقد تم اعتماد الدليلين الصادرين عن الأمم المتحدة.

- التعاريف والتصنيفات

تم إعداد التعاريف والتصانيف المستخدمة لمسح الأوضاع المعيشيّة بالاعتماد على المعايير الدوليّة الصادرة عن الأمم المتحدة وبعض وكالاتها المتخصصة مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة لتلائم الظروف المحليّة في لبنان.

ب.) مرحلة جمع البيانات

- تنظيم العمل الميداني

بوشر العمل في هذه المرحلة مع البدء بزيارة الأسر بهدف جمع البيانات عنها، حيث كانت الخطة تقضي بالانتهاء من تنفيذ هذه المرحلة خلال سنة كاملة. وقد تم تنظيم العمل الميداني بشكل يضمن السيطرة والدقة واتساق العمليات الميدانيّة للحصول على أفضل النتائج.

- أسلوب جمع البيانات

أُنيطت مهام تسليم واستلام الوثائق المرتبطة بالعمل الميداني من استمارات وخرائط وجداول تعداد وغيرها إلى المنسّق الميداني الذي كان يقوم بتنسيق العمل بين رؤساء الفرق، وكان هؤلاء بدورهم يوزعون هذه الوثائق على الباحثين الميدانيين المنوط بهم إجراء المقابلات مع الأسر المعنيّة.

- التدقيق الميداني

أُنيطت مهام التدقيق الميداني إلى المراقب الميداني الذي كان يستلم عيّنة من الاستمارات المنجزة. ويقوم المدقق بزيارة الأسر المعنيّة لمراجعة البيانات التي تضمنتها هذه الاستمارات بهدف تقييمها وإبداء الملاحظات حولها إن وجدت.

- مرحلة تجهيز البيانات

– التجهيز المكتبي

بعد استكمال الاستمارات ميدانياً وإعادتها إلى المركز بدأ المدققون المكتبيون، بصورة متوازية مع العمل الميداني، بتدقيق الاستمارات وترميزها وملاحظة أيّة أخطاء فيها، وكان يُصار إلى إعادة الاستمارة إلى المدقق الميداني ليعيدها إلى الباحث مجدداً في حال اكتشاف أي خطأ، أو كان يُصار إلى الاتصال بالأسرة لاستيضاحها عن أيّة معلومة مبهمة وغير واضحة أو متناقضة مع بعض ما ورد في البيانات، كل ذلك بهدف تدقيق اتساق هذه البيانات واكتمالها لتقليل حجم الخطأ في مرحلة الإدخال الإلكتروني فيما بعد.

– التجهيز الإلكتروني: ويتضمّن المراحل التالية:

I. الإدخال الإلكتروني:

بموازاة العمل في التدقيق والترميز المكتبي كانت مرحلة إدخال البيانات إلكترونياً تتم باستخدام البرنامج الذي كان معداً مسبقاً لهذا الغرض، كما تم تطبيق قواعد الاتساق مباشرة أثناء الإدخال للتأكد من أن البيانات المدخلة متسقة مع بعضها البعض ومنطقيّة حسب المتغيرات.

II. التدقيق الإلكتروني:

في أثناء إدخال البيانات إلكترونياً كان يُصار إلى تدقيق البيانات المدخلة تباعاً من خلال مدقق الإدخال الإلكتروني، هذا وقد شمل التدقيق كافة البيانات المدخلة.

III. تنقية البيانات (Data cleaning):

بعد التدقيق الإلكتروني جرى إصدار جداول أوليّة بالمتغيرات حيث تم تدقيق الجداول للتأكد من كونها صحيحة وخالية من الأخطاء من حيث الشكل والمضمون. تطلب ذلك إجراء التدقيق الشكلي والصياغة الصحيحة للعناوين والمفاهيم المستخدمة في كل جدول، بالإضافة إلى تدقيق الأرقام الواردة فيه حسب تفصيلاتها ومواصفاتها واتساقها داخل الجدول الواحد ومع الجداول الأخرى. بحيث باتت الجداول النهائيّة المستخرجة من الحاسب الآلي معدّة للنشر مباشرة. وقد تلا ذلك إعداد التقرير الحالي الذي اشتمل على توثيق أغلب العمليات التي يمكن الاستفادة منها في المسح.

5. الأساليب الإحصائية المستخدمة

- ثبات المحتوى Reliability

قبل المباشرة بإصدار الجداول الوصفيّة والتحليليّة النهائيّة تم إجراء اختبار على صدق وثبات الأداة المستخدمة وذلك باستخدام مقياس ألفا كرونباخ وقد جاءت النتيجة 0.833، وهذا الرقم يتجاوز عتبة 0.8 الذي يؤشّر بقوة على ثبات المحتوى من خلال صدق الأداة المستخدمة.

ثالثاً: ملخّص النتائج الإجماليّة

تتألف دراسة الأحوال المعيشيّة للأُسر في لبنان 2015 من أربعة أقسام وعدد من الملاحق. يعرض القسم الأول لأهم وأبرز النتائج العامة التي تم التوصل إليها في أحد عشر مجالاً. أما القسم الثاني فيقدّم لمحة عن أهم الخصائص للمحافظات ومؤشراتها المتباينة. فيما يقدّم القسم الثالث دراسة مفصّلة تتعلق بدليل الأحوال المعيشيّة الموسّع الذي يقيس حالات الحرمان لدى الأسر باعتماده على 24 مؤشراً مختلفاً في مجالات التعليم والصحة والمسكن وخدمات المسكن والأوضاع الاقتصاديّة مراعياً إجراء المقارنات بين المحافظات. ويخلص القسم الرابع إلى مقارنة تطوّر أحوال الأسر بين عامي 2004 و 2015، وذلك في محاولة لقراءة التغيرات المختلفة الحاصلة على مستوى المناطق والمؤشرات المتعددة خلال الفترة المحددة.

عملت هذه الدراسة –كما سبق وأشرنا– على إبراز النتائج المحصّلة مع الأخذ بعين الاعتبار تحليل أهم النتائج بالنظر إلى عدة مستويات:

المستوى الأول يتعلق بالمؤشر نفسه لجهة التعرف إلى مكوناته والعناصر المؤثرة فيه، والمستوى الثاني هو مقارنة المؤشر على مستوى المحافظات وفيما بينها، أما المستوى الثالث فيتعلق بمقارنة المؤشر لدى الجنسين.

أما أبرز هذه النتائج المحصّلة فيمكن تلخيص أهمها كما يلي:

1. بنية السكان والإقامة

- بلغ متوسط حجم الأسرة في العيّنة 4 أفراد وذلك في تراجع ملحوظ مقارنة مع عام 2004 حيث كان 4.27 فرد/ أسرة وعام 2007 حيث كان 4.23 فرد/ أسرة.
- يقيم غالبيّة السكان المقيّدين في محافظات بيروت وجبل لبنان والشّمال في المحافظة نفسها، فيما يُلاحظ أنّ نسبة لا بأس بها من المقيدين في محافظتي النبطيّة والبقاع يقيمون في محافظة جبل لبنان وهو ما يعكس نزوحاً باتجاه الضواحي خاصة؛
- بلغ معدّل الذكورة في العيّنة 51.5% عند الأطفال ما دون الأربع سنوات. ويكاد هذا المعدل يتطابق مع النسبة الطبيعيّة المعتادة، والتي تصل إلى نحو51%. أما على المستوى العام فقد بلغ هذا المعدّل 48.2% مقابل 51.8% للإناث.
- تعرّض هرم أعمار السكّان في العيّنة لتشوّهات عميقة عكست اضطراب مجتمع البحث وعدم استقراره نتيجة عوامل عدة منها الهجرة والأسباب السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. ومن أبرز معالم هذه التشوّهات ضمور قاعدة الهرم وتراجع

كبير في نسبة الشباب في الفئة العمريّة 25-44 سنة.

- بيّن المسح أنّ 25.2% من الأسر تضم فرداً إلى فردين، و 53.4% منها مؤلفة من 3-5 أفراد، فيما تصل نسبة الأسر المؤلفة من 6 أفراد وأكثر إلى 21.3%.
- بلغت نسبة الأسر التي ترأسها إناث 19.4% على مستوى العيّنة ككل، وتبلغ هذه النسبة أدناها في محافظة الشّمال (12.4%) وأعلاها في محافظتي النبطيّة والجنوب (28.6% و28%على التوالي).

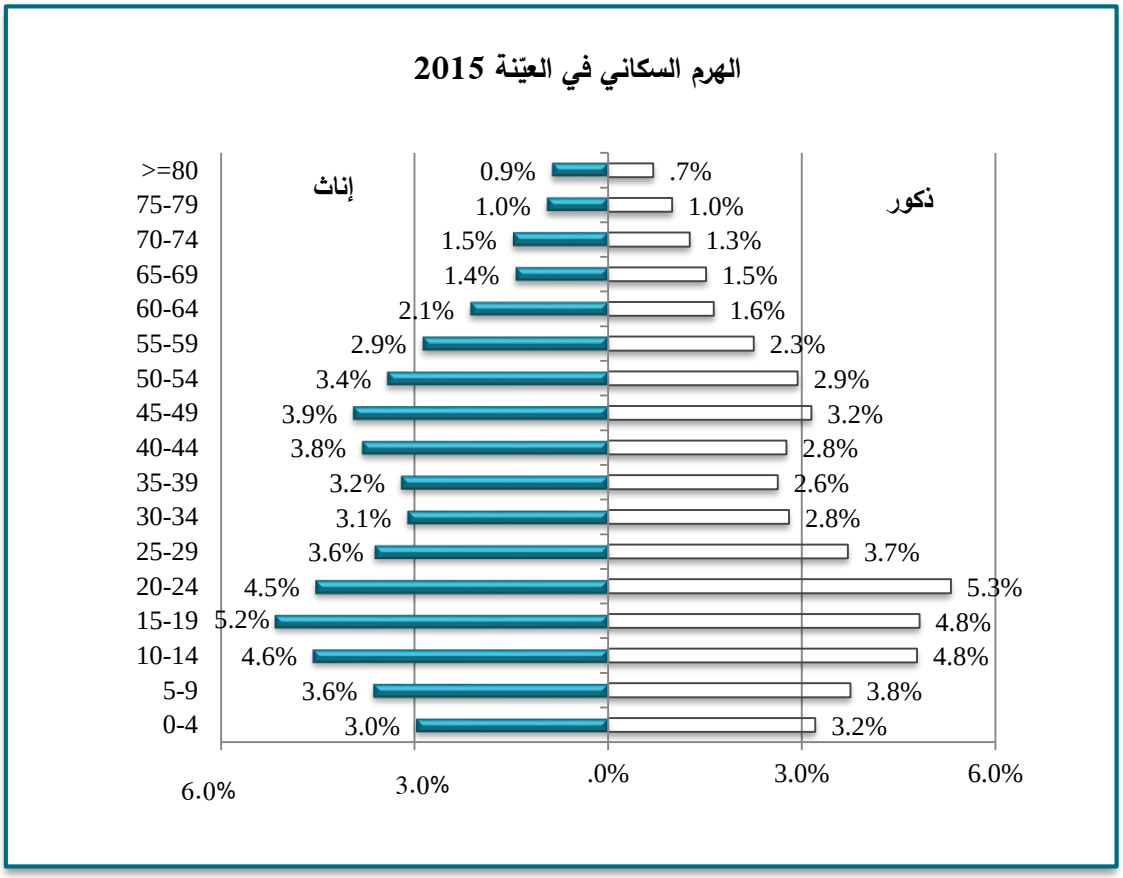

2. الوضع الاجتماعي

- سجلت العزوبة معدّلات عالية لدى كل من الذكور والإناث (15 سنة وما فوق)، وصلت في المعدّل الإجمالي إلى 39.3%، مع وجود تفاوت في المعدّلات بين المحافظات.
- ارتفاع نسبة العزوبة عند الإناث بالمقارنة مع الذكور في المراحل المتقدمة من العمر، وتحديداً من الفئة العمريّة 35-39 سنة وما فوق. ويمكن ملاحظة أنه لا تكاد توجد فروقات في هذه المسألة على صعيد المحافظات.
- أظهر المسح أن 95.5% من الأزواج هم أكبر سناً من زوجاتهن مع متوسط في فجوة العمر تعادل نحو 6.4 سنة، أما فجوة العمر لدى الأزواج الأصغر سناً من زوجاتهم فتصل إلى نحو 3.4 سنة.

3. الوضع التعليمي

- بلغت نسبة الأميّة لدى المقيمين في العيّنة على مستوى جميع المحافظات اللبنانيّة 9.2%، مع وجود فارق ملحوظ بين الذكور والإناث (5.4% و 12.4% على التوالي)، وترتفع هذه النسبة خاصة لدى الفئات العمريّة 45 سنة وما فوق.
- سُجّلت أعلى نسبة للجامعيين في بيروت والشمال وجبل لبنان (21.4% و19.9% و18.3% على التوالي).
- يطغى المستوى الدراسي الأساسي (حلقة ثالثة وما دون) على غالبيّة أفراد العيّنة.
- لا يلحظ أي تسرب يُعتد به من المدرسة حتى عمر 13 سنة للأفراد المفترض أن ينخرطوا في التعليم في الوقت الراهن.
- بلغ متوسط سنوات الدراسة لمن أنهى تعليمه في العيّنة 8.7 سنة على صعيد المحافظات ككل.

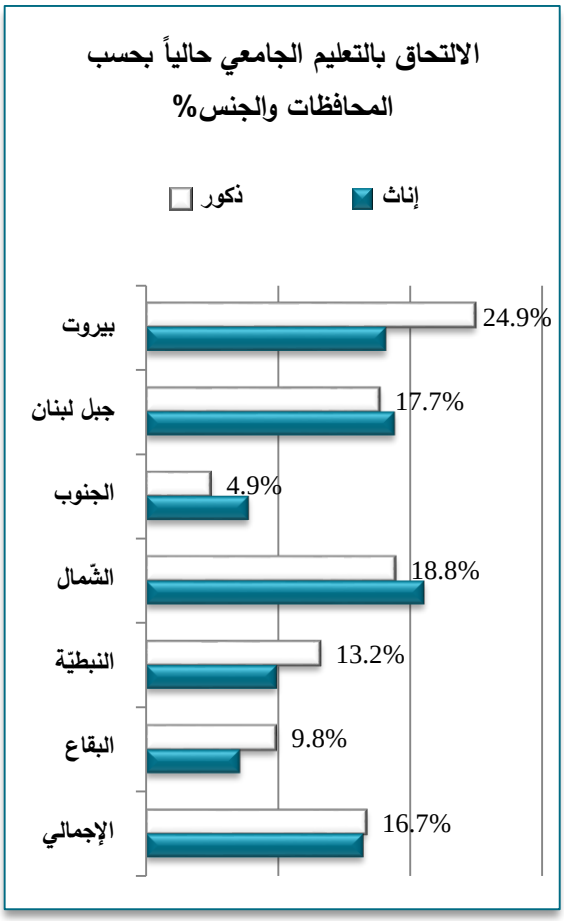

في حين سُجّل المتوسط الأعلى بين المقيمين في محافظة بيروت وجبل لبنان.

- يستقطب 20 اختصاصاً جامعياً أكثر من ثلثي الطلاب الجامعيين (71%)، وتبدو سيطرة الإناث في بعض المجالات أكثر من الذكور. أما في مجال التعليم المهني فتستقطب 10 اختصاصات مهنيّة أكثر من ثلثي الطلاب المهنيين (71.4%)، أبرزها المحاسبة، التمريض، الفندقيّة، الكهرباء، العلوم التجاريّة، التربيّة الحضانيّة.
- تصل نسبة الالتحاق بالتعليم (6- 15 سنة) في المدارس الرسميّة إلى 41.7% على مستوى جميع المحافظات. وتبلغ هذه النسبة أقصاها في النبطيّة والجنوب والشّمال وأدناها في جبل لبنان.
- في المتوسط ينفق الأهل سنوياً نحو 1832$ على تعليم أولادهم مع وجود فوارق محدودة بين الذكور والإناث، لكن تظهر الفوارق في الإنفاق بين المحافظات.
- تسود اللغة الفرنسيّة كلغة ثانية بين المقيمين تليها اللغة الانكليزيّة، ويلحظ وجود تغيرات فعليّة باتجاه تعلّم اللغة الانكليزيّة في محافظات الجنوب وجبل لبنان، فيما لا تزال محافظة الشّمال تحتفظ بالنسبة الأعلى بين المحافظات من الطلاب الذين يختارون تعلّم اللغة الفرنسيّة كلغة ثانية.

4. الوضع الصحي للمقيمين

- تبلغ نسبة الأفراد في العيّنة الحاصلين على التأمين الصحي 50.1%، وذلك مقابل 51.7% عام 2007. تصل هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها في محافظتي البقاع والنبطيّة (38.4% و38.9% على التوالي).
- لا ينال المستفيدون من التأمين الصحي التغطية الكاملة في المجالات الخمسة الأساسيّة التي يطالها التأمين، إذ لا تتخطى نسبة المستفيدين من التأمين على حوادث العمل 38.6% ونسبة المستفيدين من الطبابة على الأسنان 22.7%، وكذلك هي متدنّية نسبة المستفيدين على المعاينات الطبيّة والأدوية.
- بلغت نسبة الإعاقة الجسديّة والعقليّة في مختلف المحافظات 3.2%، دون فروقات فيها تقريباً بين الجنسين.

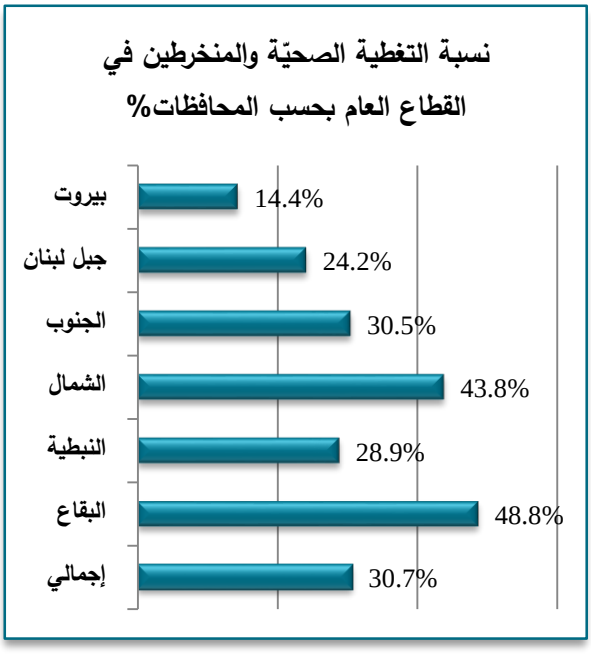

– أظهر المسح أن أمراضاً خمسة هي من بين الأكثر انتشاراً لدى اللبنانيين وفي المحافظات كافة دون فروقات يُعتدّ بها هي: ضغط الدم المرتفع، السكّري، أمراض القلب، الكوليسترول، أمراض التهاب المفاصل.

5. خصائص المسكن

– أكثر من نصف المساكن في لبنان هي عبارة عن شقة ضمن مبنى مستقل، أما المنازل المستقلة فقد بلغت نسبتها 34.3%، فيما تسكن أغلب الأسر المتبقية في شقق ضمن مشروع سكني. وهذه النسب تتفاوت باختلاف المناطق.

– يعود تاريخ بناء ما يقارب ثلثي المساكن إلى ما يزيد عن 25 سنة، أما نسبة المساكن الجديدة دون الخمس سنوات فلا تزيد نسبتها عن 3.9%.

– 67.7% من الأسر تمتلك مسكنها الرئيسي، مقابل 21.7% من الأسر تشغله بالإيجار.

نسبة الأسر بحسب مساحة المسكن وعدد الأفراد%

	< حاجات الأسرة%	> حاجات الأسرة%	= حاجات الأسرة%
بيروت	15.2	2.9	81.9
جبل لبنان	17.4	2.5	80.1
الجنوب	6.8	1.7	91.5
الشّمال	13.4	4.5	82.1
النبطية	7.7	4.4	87.9
البقاع	10.3	0.6	89.1
إجمالي	**12.3**	**2.8**	**84.9**

– أظهر المسح أن 12.3% من الأسر يسكنون في مساكن أقل من حاجاتهم الفعليّة وذلك بالنظر إلى عدد الأفراد القاطنين، أغلبهم في جبل لبنان وبيروت والشّمال، فيما يقطن 2.8% من الأسر في مساكن أكبر من حاجاتهم.

6. خصائص المسكن

– تبيّن من المسح أن متوسط مساحة المساكن في لبنان تصل إلى نحو 134.5 م^2، إلا أنّ أكبرها من حيث المساحة يقع في الشّمال والنبطيّة.

– تعتمد الأسر في كل لبنان– دون استثناء– على مصدرين أو أكثر لسد احتياجاتها من مياه الشرب–، وتبيّن أن 41.1% من المساكن فقط تعتمد على المياه الواصلة إلى المنازل

من الشبكة العامة وهو ما يعكس حجم تراجع هذه الخدمة ومدى كفايتها بالنسبة للمواطن.

– كذلك الأمر مع الكهرباء وباقي الخدمات الأساسيّة للمسكن، التي لا تؤمَّن كل احتياجاتها من مصدر واحد، إذ إنّ نحو 99.3% من المساكن تضاء من خلال الشبكة العامة، لكن عدم كفايتها يجعل أرباب الأسر يعمدون إلى سد كفاياتهم من خلال طرق أخرى: (اشتراك في مولّد عام أو غيره).

– ضئيلة هي نسبة الأسر التي تعتمد على التدفئة المركزيّة لمساكنها وتبيّن أنّ 21.4% من الأسر تعتمد في التدفئة على الكاز أو المازوت (تدفئة غير مركزيّة)، ويظهر أن كل المحافظات تستخدم هذه الوسيلة باستثناء مدينة بيروت، كذلك تبيّن أن 11% من الأسر تعتمد على التدفئة المركزيّة الفرديّة.

– 74.7% من المساكن تعتمد على شبكة المجاري الخاصة بالصرف الصحي للتخلص من المياه العادمة لديها، لكن هذا الرقم لا يعني أن هذه النسبة مرتبطة كلها بمحطات للمعالجة وبالتالي فإن قسماً من هذه المياه لا يزال يؤثر سلباً على المحيط (تصريف في الأودية ومجاري الأنهر والبحر..).

– تبيّن أن الإشباع / عدم الإشباع في الخدمات المتعلقة بالمسكن يكون مرتفعاً كلما كان المؤشر مرتبطاً بأداء الفرد أو الأسرة، ويكون متدنياً كلما كان مرتبطاً بأداء الدولة والقطاع العام.

7. الأجهزة والسلع المعمّرة ووسائل النقل

– يُعتبر عدد السلع المعمّرة الموجودة لدى الأسرة أحد المؤشرات الرئيسيّة المعتمدة لقياس المستوى المعيشي للأسر، وقد تبيّن أن 74.7% من الأسر لديها أقل من 12 جهازاً من الأجهزة المنزليّة والسلع المعمّرة ال 25 المعتمدة في لبنان.

– أظهر المسح أن نحو 36.5% من الأسر ليس لديها أيّة وسيلة من وسائل النقل الخاصة، و47.1% لديها وسيلة واحدة على الأقل. كما تبيّن وجود بعض الفروقات بين الأسر في المناطق لجهة اقتناء وسيلة نقل.

8. الوضع الاقتصادي للمقيمين

- بلغ معدّل النشاط الاقتصادي في العيّنة عام 2015 نحو 47.3% مقابل 43.4% عام 2007. ويتفاوت هذا المعدّل بشكل غير كبير بين المناطق، لكنه يختلف بحسب الفئات العمريّة.

- بلغت نسبة البطالة بمفهومها الواسع لدى الناشطين اقتصادياً في العيّنة 11.9%، مع العلم أن هذه النسبة كانت نحو 9.2% عام 2007، وهي ترتفع بشكل خاص لدى الإناث إلى 14.2% مقابل 9.3% لدى الذكور. كما تسجل أعلى مستوى لها في محافظة البقاع وتبلغ أدناها لدى المقيمين في بيروت والجنوب.

- يعمل نحو 17.9% من الأفراد باعتبارهم "عاملين مهرة أو عاملين في المهن ذات الطابع الحرفي"، وفي المهن الوسطى (16.8%) وذلك في انعكاس واضح للتركيبة الاقتصاديّة في لبنان.

- يتصدّر قطاع الخدمات في **المؤسسات** باقي قطاعات النشاط الاقتصادي في لبنان (40.3%)، يليه قطاع التجارة (22.5%)، فقطاع الصناعة (14.2%). وتتصدّر مدينة بيروت في قطاع النقل وأنشطة البريد والاتصال وقطاع التأمين والوساطة الماليّة، كذلك تشهد استقطاباً لافتاً في قطاعات النقل وأنشطة البريد والاتصال، والتجارة وقطاع الخدمات، ويُلحظ وجود نشاط مؤسساتي ملحوظ في قطاع التجارة

في محافظة جبل لبنان، ونشاط في القطاع الصناعي والإنشاءات في محافظة النبطيّة، ونشاط ملحوظ للمؤسسات ذات الطابع الزراعي في محافظة البقاع.

- تشير نتائج الدراسة إلى أن نحو 64% من الأفراد العاملين (15- 64 سنة) هم مستخدمون على

أساس شهري، 27.5% يعملون لحسابهم الخاص و 4.0% مستخدمون أسبوعيون أو على الإنتاج.

- في الإجابة عن المقيمين العمال بين 10- 15 سنة، تبيّن أن عمالة الأطفال تكاد تكون شبة معدومة وهي لا تتعدى 1.2% كإجمالي عام، لكن لوحظ وجود حالات محدودة لعمل الأطفال في بيروت والشّمال، وقد تبيّن أن أغلب هؤلاء يعملون في الخدمات أو بائعين في الأسواق أو كعمال في مهن ذات طابع حرفي.

- أظهر المسح كذلك أن 20.2% من إجمالي الأفراد ممن يبلغون من العمر أكثر من 65 سنة لا يزالون يعملون، معظمهم في الشّمال وأغلبهم من العاملين في المهن الوسطى أو المزارعين أو العاملين في الصيد.
- أظهر المسح أن 78.8% من الأفراد لديهم رواتب على أساس شهري، و4.7% على أساس أسبوعي، و1.4% على أساس سنوي و1.7% على أساس فصلي و0.8% على الأرباح. وتبدو النسبة الملحوظة للأفراد العاملين برواتب شهريّة أمراً لافتاً في مناطق مُصنّفة بأنها ذات طابع زراعي وطني مثل البقاع والشّمال بحيث باتت تشهد انعطافاً في التركيبة الاقتصاديّة للأفراد الذين يتحوّلون تدريجياً باتجاه التوظيف.
- تبيّن أن متوسط الرواتب الشهريّة يصل إلى نحو 1160$، أعلاه في بيروت وجبل لبنان (نحو 1312$)، وأدناه في النبطيّة والجنوب (791$ و1007$ على التوالي)، فيما يبدو أن متوسط الرواتب في محافظة الشّمال يقارب المتوسط العام الإجمالي.

- أظهر المسح وجود اختلافات في الرواتب – على أساس شهري- بين مختلف الأنشطة الاقتصاديّة، إذ يبدو أن أنشطة التأمين والوساطة الماليّة تتمتع بأعلى متوسط للرواتب، فيما تحتل رواتب المشتغلين بالزراعة أدناها.

- بالنسبة لنوع قطاع النشاط الاقتصادي يظهر أن القطاع العام يحظى إجمالاً برواتب أعلى من رواتب القطاع الخاص، وبالمقابل يبدو أن الرواتب التي يتقاضاها الفرد عن عمله في المنظمات الأهليّة والدوليّة هو الأعلى بين كافة متوسطات الرواتب.

- بيّنت الدراسة أن ما يقارب ثلث الأسر (33.6% من الأسر في العيّنة) تقع تحت خط الفقر الأعلى، وقد تبيّن وجود فروقات في هذا المجال بين المحافظات. أما الأسر الواقعة تحت خط الفقر الأدنى فتُقدّر بنحو 15.2% مع لحظ فروقات بين المحافظات أيضاً.

- بلغت قيمة مُعامل جيني لأصحاب الرواتب الشهريّة ضمن العيّنة 0.32، ويدلّ هذا الرقم على تفاوت متوسط الحدّة في التوزيع. ويتفاوت هذا المعامل وإن بصورة غير حادة تبعاً المحافظات، إذ نجد أن التوزيع الأكثر عدالة للرواتب موجود في محافظتي النبطيّة والجنوب (0.25 و0.28 على التوالي)، في حين تشهد محافظة جبل لبنان ومدينة بيروت التوزيع الأكثر تبايناً.

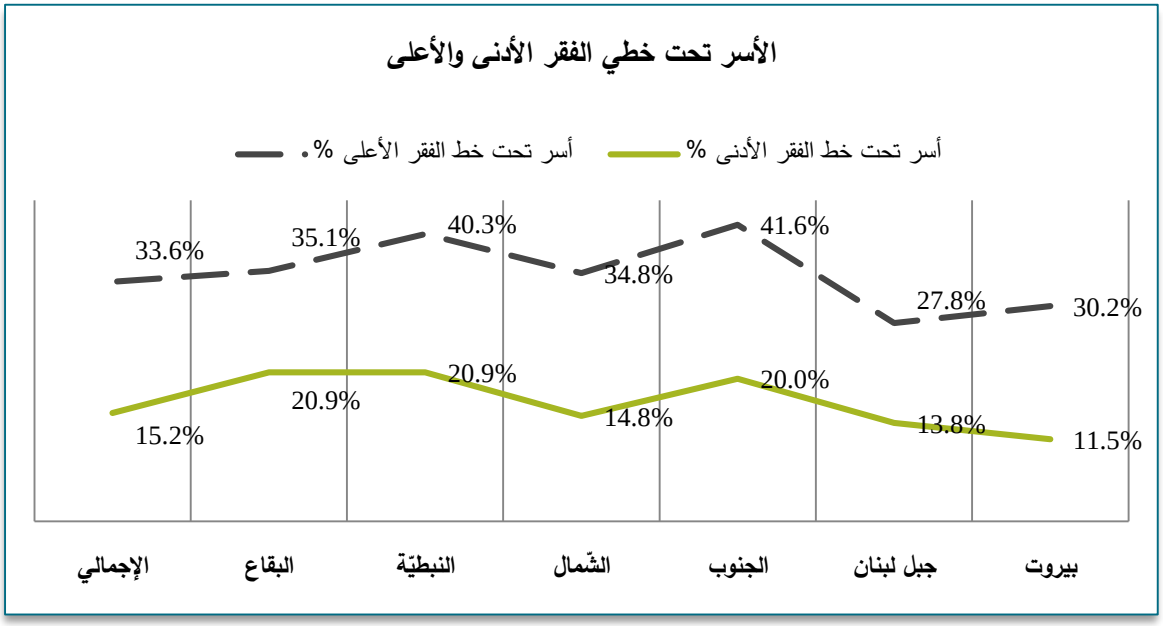

9. دليل الأحوال المعيشيّة للأسر

دليل الأحوال المعيشيّة هو واحد من الطرق المعتمدة لقياس شدّة الحاجة **لدى الأسر** بالاعتماد على أدلّة خمسة هي: التعليم، المسكن، الصحة، الوضع الاقتصادي للأسر، خدمات المسكن. والدليل هو واحد من الطرق التي تساهم في ترتيب أولويات التدخّل في الشأن الإنمائي، كلٌ بحسب المجال أو الجنس أو حتى بحسب شدّة الحاجة لدى الأسر المحرومة.

- تبيّن نتيجة الدراسة أن 36.3% من الأسر المقيمة في لبنان عام 2015 تعيش حالات الحرمان تحت عتبة الإشباع الأساسيّة لدليل الأحوال المعيشيّة الإجمالي (وليس الحرمان النقدي فقط). وفي المقابل هناك 13.2% من الأسر تعيش في مستوى إشباع عالٍ لحاجاتهم، في حين أن النسبة الأكبر من الأسر 50.5% مُصنّفة في مستوى إشباع متوسط.

- أظهر ترتيب الأدلّة بالنسبة للدليل العام أنّ نسبة الحرمان من إشباع الحاجات الأساسيّة هي الأقل في دليل التعليم، يليه المسكن، فالصحة فدليل خدمات المسكن وأخيراً يقع دليل الوضع الاقتصادي في أسفل سلّم الإشباع.

- أظهر ترتيب المؤشرات التفصيليّة الـ 24 بحسب حالات الإشباع المتدني الأشد لدى الأسر والأفراد أن سبعة من هذه المؤشرات تقع عند مستوى أعلى من المتوسط العام الإجمالي للأسر متدنية الإشباع. والمؤشرات هي: الوضع الأساسي للفرد (يعمل أو لا يعمل)، الكفاية من مياه الشرب، كفاية الخدمات المقدّمة للمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، مستوى الإعالة المرتفع، عدد ساعات العمل التي تفوق 48 ساعة عمل أسبوعياً، توفّر الطاقة الكهربائية من الشبكة العامة وهو ما يعكس رداءة الخدمة المقدمة إجمالاً، وسائل التدفئة المتاحة في المسكن، وأخيراً ملكية وسائل النقل الخاصة.

- أظهرت النتائج العامة الإجماليّة لدليل الإشباع في المحافظات أن مدينة بيروت تضم أقل نسبة من الأسر متدنّية الإشباع مقارنة مع محافظة البقاع التي حلّت في المرتبة السادسة باعتبارها تضم أعلى نسبة من الأسر متدنّية الإشباع في الأدلّة الخمسة.

- كل المحافظات دون استثناء لديها أسر محرومة أعلى من المعدل العام الإجمالي للأسر (36.3%) في دليل الأوضاع الاقتصاديّة للأسر، وهو ما يعكس شدّة الحرمان في هذا المجال، الذي يؤثر بقوة على باقي الأدلّة.

التوزّع النسبي للأسر متدنية الإشباع في كل محافظة بحسب الأدلة الخمسة%

المحافظة / دليل الأسر ذات الإشباع المتدني%	البقاع	النبطيّة	الشّمال	الجنوب	جبل لبنان	بيروت	الدليل العام للأسر المحرومة%
اقتصاد	61.8	68.1	59.4	54.2	52.9	52.5	55.9
خدمات المسكن	61.6	45.5	61	43.4	57.1	13.7	49
الصحة	49.1	45.1	38.4	44.9	24.1	27.4	33.1
المسكن	29.1	18.7	23.6	23.7	17.2	22.5	22.3
التعليم	11.4	28.6	17.0	26.3	11.0	8.4	13.8
إجمالي الأسر المحرومة في المحافظة%	**53.8**	**50.9**	**46.6**	**33.1**	**31.8**	**27.4**	**36.3**

These statistics intersect with similar efforts carried out by official international bodies and institutions; at the same time, these statistics provide more recent figures in their respective areas, relying on modified and improved methodologies and methods of measurement, while validating at the same time to be compared with the findings of other statistical studies. This work is also characterized by its focusing on the most disadvantaged regions and districts, and it unambiguously highlights the disparities that are still large between the remnants of the Lebanese areas on one hand and the central region of Beirut (the capital) and parts of the adjacent districts on the other hand. We can see here the clear indicators of the ruralization of cities, and the widening class differences within them.

As this study joins the scientific efforts that focused over the past two decades on poverty, income, distribution and maps of human deprivation in Lebanon ,we hope to provide those concerned with a useful and valuable database that can be used in designing and developing Public policies ,adjusting its targets and implementing it with review, criticism and analysis.In addition to its contributing in the progress of national statistics, which are very essential for the growth of economic and social research and at the same time facilitate the task of researchers in various fields.

Introduction

Dr. Abdul Halim Fadlallah

President of the Consultative Center for Studies and Documentation

This work is a result of tireless efforts by the researchers and the working teams in the consultative Center for Studies and Documentation to obtain updated and revised estimates of monetary and human poverty indicators, deprivation, inequities and other variables associated with the livelihood and conditions of the Lebanese society. Our Interest in these issues, which have been for a long time one of the priorities of the Center's programs, falls within the framework approach that social and economic rights are inseparable from individual, political and sovereign rights. In this case, the promotion of living standards, satisfaction of basic needs and the elimination of marginalization, discrimination and poverty are essential inputs for the promotion of citizenship, developmental progress on and the renewal of State structures.

The report includes the general and sectoral results of the Households living conditions study that was conducted by the Center in 2014 - 2015, which included more than 6,000 families in all Lebanese regions. We have already published some of its preliminary, subsidiary and sectoral results; also we are now publishing its final and integrated results so that it can be viewed as broadly as possible. We will then work on allocating some vital issues to more detailed and in-depth reports, such as poverty, labor force, suburban communities, etc.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation
A scientific institution meant with researches and information

Households living Conditions in Lebanon 2015 general and provincial results and indicators
The study was prepared by the Architect: Maha Iotof Jammoul Director of Development Studies department

Publisher: The Consultative Center for Studies and Documentation
Date of publication: December 2017
First edition
Size: 21x29

All Rights Reserved

All rights reserved to the center. Therefore, it is neither allowed to copy or archive a part(s) of the report in whatever information archiving or retrieving system nor to copy via whatever mean - electronic, DVD, CD, etc. only in case of limited quoting with the aim of studying and scientific benefit while the source should be mentioned.

A survey project of the living conditions for households living in Lebanon implemented between 2014- 2015

General supervisor: Dr. Abdul Halim Fadlallah
Executive Management: Directorate of Statistics
The first stage: Mr. Ali Khalil
The second stage: Dr. Ahmad faour
Consultants: Mr. Radwan Jammoul Dr. Najib Issa
Working group: Zahraa Berro – Zeinab Zaiter- Douha Zahwe – Fatima skaiky – Hoda Tanany – Narjis Abdullah– Hassan Aqeel – Abbas Ghorayyeb – Hebatu – Allah Ghandour

Address: Bir Hassan, Al-Assad Highway, Behind Rest World, Al-Worood building, First floor.
E-mail: dirasat@dirasat.net
Website: www.dirasat.net
P.O. box: 24/47 Baabda 10172010
phone: 01/836610
Fax: 01/836611
Mobile: 03/833438

Study of Households living conditions in Lebanon 2015

General and Provincial Results and Indicators

Executive Summary

Results of the statistical study for households living conditions in Lebanon survey implemented between 2014-2015

December -2017

Households living Conditions in Lebanon 2015

General and Provincial Results and Indicators

Executive Summary

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

Households living Conditions in lebanon 2015
General and Provincial Results and Indicators

Statistical study of the results for households living conditions in Lebanon survey implemented between 2014-2015.

Executive Summary